الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2737
20 February 1987

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد زوزي	(زامبيا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الارجنتين	السيد ديلبيتوش
	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد لاوتنشلاغر
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	ايطاليا	السيد بوتشي
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	الصين	السيد يو منجيا
	غانا	السيد دومبفي
	فرنسا	السيد بروشان
	فنزويلا	الآنسة بوليدو - سانتانا
	الكونغو	السيد أدوكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	الآنسة بيرن
	اليابان	السيد كيكوتشي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠

إقرار جدول الاعمال

أُقِر جدول الاعمال

مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة (S/18688)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما تقرر بشأن هذا البند في الجلسات السابقة أدعو ممثلي أثيوبيا وأنغولا وأوغندا وباكستان وتشيكوسلوفاكيا وتوغو والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجنوب افريقيا وزمبابوي والسنغال والسودان والسويد وغيانا وكوبا والكويت وكينيا ومصر والمغرب ومنغوليا ونيكاراغوا والهند وبيوغوسلافيا المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تاديسي (اثيوبيا) ، والسيد فيفيريدو (انغولا) ، والسيد كيبدي (اوغندا) ، والسيد أحمد (باكستان) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد كواسي (توغو) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد موديتغي (زمبابوي) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد آدم (السودان) ، والسيد فيرم (السويد) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كييلو (كينيا) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد بنونه (المغرب) ، والسيد نيامدو (منغوليا) والسيد ايكازا غيّارد (نيكاراغوا) ، والسيد داسغوبتا (الهند) ، والسيد ديوكيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظـــره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول ممثل كينيا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلـــس والإدلاء ببيانه .

السيد كيبلو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر من خلالكم المجلس للسماح لوفدي بالاشتراك في هذه المناقشـــات الهامة بشأن مسألة جنوب افريقيا .

وقبل أن أمضي ببياني أود أن أضم صوتي الى صوت المتكلمين السابقين وأعرب عـن تهانئ وفدي لكم ، سيدي ، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبرايـــر . إن حياتكم الوظيفية البارزة وخبرتكم الواسعة والدور البارز الذي يضطلع به بلدكـــم زامبيا تؤهلكم مجتمعة بصورة فريدة لترؤس مداولات المجلس الحالية . وعلى مـــر السنين ، تحملت زامبيا الكثير من المعاناة على يد نظام الاقلية العنصري فـــي بريتوريا بسبب الدور الهام الذي تضطلع به في تمهيد الطريق أمام استقلال جيرانهـــا . ولاتزال زامبيا تضطلع برسالة بهذا الالتزام حتى يتحقق الحكم الديمقراطي في جنـــوب افريقيا ذاتها . ومن النادر في تاريخ البشرية أن تقدم دولة كل هذه التضحيات فـــي سبيل الآخرين . وفي ظل هذه الخلفية الثرة نثق بأن المجلس تحت قيادتكم القديـــرة سيتوصل في اجتماعه هذا الى نتائج ايجابية .

ويود وفدي كذلك أن يشيد بسلفكم السفير أغيلار ، الممثل الدائم الموقـــر لفنزويلا ، على قيادته المقتدرة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

منذ غابر الزمن وحدت الإنسانية دوما صفوفها للقضاء على أي خطر يتهدد بقاءهـا أو أي إهانة تتعرض لها كرامتها . وقد تبدي هذا الاهتمام المنسق دوما على الرغم مـــن أن الاجهزة اللازمة للعمل الدولي كانت في منتهى البساطة قبل انشاء الامم المتحـــدة وسلفها عصبة الامم . لذلك فبان من السخرية ومن المؤسف أن تكون الامم المتحدة - وبصفة خاصة هذا المجلس - بعد مرور إحدى وأربعين سنة على انشائها ، غير قادرة على التصرف بطريقة حاسمة في وجه حالة خطيرة عاجلة . فنظام الفصل العنصري الآثم الذي يتبعه

النظام العنصري يشكل تهديدا خطيرا مباشرا للسلم والأمن الدوليين . ومن واجب هذا المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة أن يتقدم بتوصيات أو أن يقر التدابير اللازم اتخاذها بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق لصيانة السلم والأمن الدوليين ما ان يقرر وجود اي تهديد أو خرق للسلام .

والدول الافريقية منفردة ومجتمعة دأبت من خلال الهيئة التي تمثل القارة ، وهي منظمة الوحدة الافريقية ، على اعتبار نظام الفصل العنصري الشرير والحالة الخطيرة التي تسبب في نشوئها تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وعلى مر السنين وقف المجتمع الدولي بأسره ، ممثلا في الأمم المتحدة ، صفا واحدا في إدانة الفصل العنصري الذي اعتبرته جريمة ضد الإنسانية . وفي الوقت نفسه ، وُجّهت نداءات عديدة لنظام الاقلية العنصري في بريتوريا لإحداث تغير سلمي باستئصال الفصل العنصري وإحلال مجتمع ديمقراطي لا عرقي موحد محله .

لقد قابلت جنوب افريقيا نداءات المجتمع الدولي المستمرة هذه بمناورات آثمة تراوحت بين التكتيكات التعطيلية المضللة تحت قناع ما يسمى بالاصلاحات وبين التحدي السافر . وفي الوقت ذاته بلغت الخسائر الفادحة في الارواح وتدمير الممتلكات نتيجة لأعمال نظام الاقلية العنصري ابعاد المذابح الجماعية والإبادة . لذلك تنضم كينيا بقوة الى نداء مجموعة الدول الإفريقية في الأمم المتحدة الموجه الى هذا المجلس بأن يفي بواجباته بموجب الميثاق ويتخذ الخطوات الضرورية القادرة على منع وإزالة كل تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن سياسات النظام العنصري وممارساته .

لقد استمع مجلس الأمن مرة أخرى الى ممثل النظام العنصري الذي زاد الطين بلة يوم الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ عندما سرد برتابة وغطرسة مألوفة عن نظامه ما يسميه بالاحكام الدستورية . لكن الوقاحة بلغت به حد تحدي سلطة المجلس في تناول الحالة الخطيرة الناشئة عن شرور الفصل العنصري . إن هذه المحاولة التشتيتية الزائفة بالتشكيك في اختصاص وسلطة المجلس بشأن المسألة قيد النظر ينبغي أن ترفض بالاحتقار الذي تستحقه .

لقد نظر المجلس في مسألة جنوب افريقيا واصدر العديد من القرارات بشانهـــا . وفي تلك المناسبات حث النظام العنصري وحلفاؤه على ضبط النفس مؤكدين أن الضغـــط الدولي سيعرقل بدلا من أن يدفع بالتقدم صوب التغييرات السلمية المؤدية الى ظهـــور جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية لا عرقية . ونتيجة لذلك اقتصرت كل اجراءات هـــذا المجلس على الحد الادنى الضئيل من التدابير الطوعية ضد النظام العنصري .

ومما يؤسف له أن تطلعات المجتمع الدولي لم تخب خيبة مريرة فحسب بل واحبطـت ايضا طموحات وآمال الاغلبية الساحقة في جنوب افريقيا بقسوة . وبدلا من التقدم صـــوب الديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية ، فإن العالم يشهد انتهاك حقوق الانسان علـــى نطاق لم يسبق له مثيل . وعلاوة على ذلك ، إن المظاهر الخطيرة الشريرة للفصـــل العنصري لم يُشعر بها فقط في جنوب افريقيا وناميبيا ، التي يواصل النظام احتلالهـــا بصورة لا شرعية ، وانما ايضا في البلدان الافريقية المجاورة السوداء ، حيث لم تسلـم من العواقب الوخيمة المدمرة على كل الجبهات لنظام الفصل العنصري الشرير .

ووفقا لآخر المعلومات المتسربة من ذلك البلد المعذَّب منذ فرض الرقابة على الصحافة ، احتجز ٥٠٠ ١٢ شخص ، منهم ٢٨١ طفلا ، ثلاثة منهم تقل أعمارهم عن ١٢ سنة ، و ١٨ منهم تحت ١٣ سنة ، و ٩١ منهم تحت ١٤ سنة . ومنذ إعلان حالة الطوارئ قتل نظام الأقلية العنصري وعملاؤه أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص . في الوقت نفسه أمر نظام بريتوريا على مواصلة هجماته المسلحة غير المشروعة وانتهاكاته لسيادة وسلامة أراضي البلدان المجاورة له ، بما يترتب على ذلك من خسارة في الأرواح وأضرار جسيمة في الممتلكات لا يمكن السكوت عليها .

لا يمكن لمجلس الأمن - ولا ينبغي له - أن يقف صامتا إزاء الخسائر في أرواح الأبرياء على هذا النطاق المزعج ، والتي تُرتكب دون عقاب باسم الديمقراطية المزعومة . لقد فقد النظام العنصري بسلوكه هذا أية دعوى بالتصرف بحسن نية . علاوة على ذلك يبدو أن النظام يعمل على أساس افتراض زائف بحق عندما يدعي أنه يحتاج الى مزيد من الوقت ومن التفهم من جانب المجتمع الدولي لإحداث التغييرات . لقد حصل على الوقت والتفهم وأضاعهما معا ، في الوقت الذي يواصل فيه العمل بالافتراض الزائف من أساسه بأن الفصل العنصري يمكن اصلاحه . من ثم بدأ النظام يجري اصلاحات زائفة تجميلية هدفها تغليف الفصل العنصري بصورة حسنة في نظر المجتمع الدولي في الوقت الذي ينفذ فيه نظام الفصل العنصري البغيض داخل جنوب افريقيا وناميبيا .

إن كينيا - مثلها مثل سائر الدول الافريقية والعديد من الدول الاخرى - كانت تفضل جدا أن ترى هذا المجلس وقد فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق على النظام العنصري ، كما طالبنا مرارا في الماضي . ومع ذلك ، فنظرا للظروف السائدة ، ستوافق كينيا على فرض جزاءات إلزامية انتقائية مماثلة لتلك التي أقرها كونغرس الولايات المتحدة في العام الماضي . وقد أيد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودول أخرى أيضا فرض تدابير إلزامية انتقائية . وهذه التدابير كلها تتفق مع تلك التي أيدها بالفعل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر حركة بلدان عدم الانحياز . ونحن نرى أن هذا هو أقل شيء يمكن أن يفعله المجلس من أجل شعب جنوب افريقيا المضطهد المعاني . وستكون هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ورسالة توجه في حينها الى جنوب افريقيا في هذا الوقت الحرج .

لا نزال نستمع الى ادعاءات يطلقها النظام العنصري وحلفاؤه بأن الجزاءات الإلزامية سوف تلحق الضرر بالسكان السود في داخل جنوب افريقيا ودول مجاورة . لقد رفضت بلدان دول المواجهة وغالبية الشعب الاسود في جنوب افريقيا رفضا قاطعا ذلك الافتراض . وطلبت بوضوح من المجتمع الدولي أن يمضي الى فرض جزاءات إلزامية شاملة ، وهي على استعداد لتقبل المعاناة المترتبة وذلك من أجل بعث مجتمع عادل ديمقراطي في جنوب افريقيا . ولذلك لا يمكن لوفد بلادي أن يقبل الادعاء بأن الاعمال الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري ضد السكان السود داخل جنوب افريقيا او في دول مجاورة يمكن أن تُبَرَّر بذريعة الحفاظ على القانون والنظام .

ووفقا لذلك ، يحث وفد بلادي بشدة المجلس على أن يقرر أن الحالة في جنوب افريقيا ، واحتلال النظام المستمر غير المشروع لناميبيا ، والهجمات المسلحة المتكررة وأعمال زعزعة الاستقرار ضد دول مستقلة ، كل هذه تشكل أعمالا عدوانية وتُعتبر انتهاكا لسيادة وسلامة اراضي تلك الدول ، وأن جميع تلك الاعمال تشكل معا تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ولذلك ، على المجلس أن يبدأ في اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للميثاق لإجبار النظام العنصري على التخلي عن سياسة الفصل العنصري الشريرة بوصف ذلك خطوة أولى لا غنى عنها صوب إنشاء جنوب افريقيا موحدة غير عرقية وديمقراطية .

إن التزام كينيا بدعم شعوب الجنوب الافريقي التزام قوي لا يتزعزع . ولا يسعني إلا أن أؤكد من جديد الكلمات التالية التي قالها رئيس دولتنا ، سعادة الاونرابل دانيال راب موا وذلك بمناسبة الاحتفال بتوديع وفد لإحدى الدول السوداء المستقلة في الجنوب الافريقي حيث قال :

"تتابع كينيا عن كثب مداورات نظام جنوب افريقيا العنصري لزعزعة استقرار دول في المنطقة . ولذلك فإن كينيا تدرك إدراكا تاما الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان مثل بوتسوانا وبلدان اخرى مجاورة بسبب نظام الفصل العنصري الذي تمارسه بريتوريا" .

ثم اعلن الرئيس التزام كينيا بالدعم الكامل المستمر في الكفاح حتى يُقضَى على الفصل العنصري .

وبالمثل فإن كينيا ملتزمة بالكامل بدعم حركات التحرر في الجنوب الافريقي حتى تحقق ناميبيا استقلالها وحتى يتحقق مجتمع موحد غير عرقي في جنوب افريقيا نفسها .

إننا نحث المجلس على أن يؤدي دوره الصحيح في تحقيق تطلعات وآمال شعوب الجنوب الافريقي دون مزيد من المعاناة أو الخسائر في الارواح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ادوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذ اضع في اعتباري العلاقات الاخوية الوثيقة بين بلدينا - الكونغو وزامبيا - والصداقة الحميمة ، والتقدير والاحترام المتبادلين بين رئيسي دولتينا ، اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لاعرب عن سروري إذ اراكم - سيدي الرئيس - تترأسون مجلس الامن خلال شهر فبراير الحالي . ويؤكد وفد بلادي - كما أؤكد لكم - سيدي الرئيس - تعاوننا الكامل .

في الوقت نفسه أود أن أعرب عن امتناننا لسلفكم صديقنا وزميلنا السفير اندريس اغيلار ممثل فنزويلا لقدرته الشخصية وخبرته اللتين كرسهما بتمكّن لقيادة أعمال مجلس الامن في الشهر الماضي .

إن الحالة المتدهورة دوما في جنوب افريقيا تتطلب من مجلس الامن مرة اخرى أن يمارس مسؤولياته الاساسية بوصفه الجهاز الرئيسي لنظام الامن الجماعي المنشأ في ميثاق الامم المتحدة .

ويشارك وفد الكونغو بحرارة في القلق العميق المعرب عنه هنا في التحليلات الواضحة القوية التي تدحض بقوة ادعاء المتكلم باسم بريتوريا بان الديمقراطية موجودة في جنوب افريقيا ، وان تدابير التمييز العنصري العرقية يجري القضاء عليها وفي النهاية ، أن :

"السلطة في جنوب افريقيا تكمن في أيدي الاغلبية المعتدلة . وهي تضم السود والبيض والآسيويين والملونين" . (S/PV.2732 ، ص ٢٣)

لذلك ، لن نعود الى التطورات الاخيرة التي تعبر عن الهستيريا التي تعيش في ظلها حكومة جنوب افريقيا ، وأعمالها المستمرة لإبادة الجنس في الداخل ، وممارستها إرهاب الدولة خارج حدودها ، وزعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة والاعتداء عليها .

إن الذين سبقونا في الكلام ، والذين نؤيدهم تماما ، رفضوا رفضا قاطعا الحجج الزائفة التي تلجأ إليها بريتوريا لتستخدم المساعدة التي يقدمها إليها حلفاؤها وشركاؤها في الغرب من أجل إنقاذ الفصل العنصري الذي أصبح كسفينة مهجورة تحرب إليها المياه وبدأت في الغرق . وأشير بذلك الى الحجة الزائفة التي تقول ان البلدان المجاورة لجنوب افريقيا تعاني أكثر من غيرها من الاجراءات العقابية التي تقررها الامم المتحدة . ولا يتطلب الامر سوى القليل من بعد النظر كيما نتبين أن هذه المناورة قد توفر على أكثر تقدير بعض الوقت لبريتوريا ، ولكن في نهاية المطاف سوف ينتصر الصمود على الفصل العنصري بأي حال من الاحوال .

وثمة عامل ثابت منذ عدة سنوات هو ان الهيئات التابعة للامم المتحدة التي تناقش مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، تدين الفصل العنصري كما تدين النظام الاستعماري الذي يُبقى عليه بشكل ممنوع في ناميبيا ، وأعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها نظام بوتا ضد الدول المستقلة المجاورة .

إن تعبئة الرأي العام في هذا الصدد لعب دورا حاسما . ويجدر بنا هنا أن نشيد بعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والعمل الذي قام به الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار فيما يتعلق بتلك المنطقة دون الإقليمية من الجنوب الافريقي .

ويسعدنا أن نلاحظ أنه أمكن في مجالات كثيرة تحقيق تقدم لا سبيل الى إنكاره لنصرة روح النضال والتحرر التي تحرك الشعب المناضل في جنوب افريقيا كما تشد من أزر المكبلين بالاصفاد . وفي هذا الصدد تواصل افريقيا بثبات تحسين منظمتها وتشديد انقضاضها على الفصل العنصري ، والمبادرة الاخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

التي أيدها مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، بانشاء صندوق لافريقيا ، أمر يبشر بالخير . وقد شرعت دول اوروبا على نحو فردي وجماعي في عملية جديرة بالاحترام ، على الرغم من أن مضمونها ومعدلات تنفيذها يمكن في رأينا ، تحسينها على نحو مفيد .

إن القرار الاخلاقي الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر الماضي - وهو جهاز لا تنقصه المعرفة ببواطن الامور - يبين بجلاء الثقة المتزايدة في النصر الاكيد الذي سيحققه السود على الفصل العنصري . فبغض النظر عن بعض أوجه التعاطف الرسمي ، لا يمكن لشعب واسع الاطلاع أن يواصل تقديم هذه المبالغ الضخمة من الاموال الى دولة يعرف أنها مدانة .

والخطوة الاخرى ، وهي خطوة متواضعة ولكن في الاتجاه السليم ، هي الزيارة التي قام بها أخيرا الى واشنطون السيد اوليفر تامبو رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . فبعد أن كان ينظر الى السيد تامبو باعتباره زعيما إرهابيا ، أصبح يعد الآن محاورا قديرا .

وسيكون من الامور الاكثر حسما للجميع أن ترقى القدرة المتزايدة على التدخل ، المتاحة لحكومات الدول الاعضاء ، الى مستوى إدانتها المعلنة للفصل العنصري . إن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق هو الرد الحقيقي الوحيد على الفصل العنصري . إننا نؤيد هذه الجزاءات ونؤمن بها ، وذلك انطلاقا من الالتزامات الرسمية التي قطعناها على أنفسنا باعتبارنا من اعضاء منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز .

ومع ذلك فإن الجزاءات ليست سوى وسيلة واحدة لممارسة الضغط على نظام الفصل العنصري . لذلك لا يجد بلدي اي صعوبة في تاييد جزاءات مثل تلك التي اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة . فهل مجلس الامن مستعد للسير في هذا الطريق ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكونغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد لاوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم باخلاص على توليكم المنصب الرفيع لرئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير . ولا يساورني شك في أن مداولات مجلس الامن ستستفيد من خبرتكم الواسعة ومن مهارتكم الدبلوماسية .

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للممثل الدائم لفنزويلا ، السفير أغيلار ، الذي أدار عمل مجلس الامن بمهارة فائقة خلال شهر كانون الثاني/يناير .

إن الحالة المؤسفة في جنوب افريقيا ، التي نعرفها جميعا ، لم تتحسن ، كما أن أسبابها لم تَزُل بعد ، ولا تبدو في الافق خطوات واعدة نحو حلول لها مغرى . فقانون الطوارئ لا يزال يحكم البلاد . والقمع والقوة المعارضة هما السمة المميزة للمناخ السياسي الداخلي . والذين يتحملون المسؤولية السياسية في جنوب افريقيا لا يعترفون حتى الآن بأن الفصل العنصري والتمييز العنصري سوف يدمران أسس الحكم والمجتمع . انهم لا يدركون أن هذه السياسة ستؤدي الى كارثة سياسية وإنسانية .

إن إجحاف الفصل العنصري في جنوب افريقيا يولد كل يوم إجحافا جديدا تنجم عنه زيادة في الاضطهاد ومضاعفة للقمع . ان العدد المتزايد من المحتجزين السياسيين الذين من بينهم حتى الاطفال ، والحظر المفروض على قطاعات واسعة من المعارضة خارج البرلمان من السمات البارزة لقانون الطوارئ . ولابد للذين قاموا بفرض الرقابة على الصحافة وكبح حرية التعبير عن الرأي في جنوب افريقيا بهدف مزعوم هو ضمان القانون والنظام وان يعرفوا ان هذه الاجراءات لا تعني للعالم بأسره إلا الصمت المطبق لنظام شمولي مفروض على الجميع .

لقد اعلن الرئيس بوتا في خطابه أمام البرلمان بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ان انتخابات جديدة ستجري في أيار/مايو . وخلال المناقشات البرلمانية التي عقبت ذلك لم تظهر أي دلائل على تفكير جديد أو على رفض الفصل العنصري . ومع ذلك فلا يزال يراودنا الامل في أن الحكومة التي ستنتخب سوف تدرك اخيرا أن جنوب افريقيا تقف على منعطف طرق في تاريخها فإما أن تختار بين التمييز العنصري والقوة وإراقة الدماء من ناحية ، أو إعطاء حقوق الانسان لكل مواطنيها من ناحية اخرى . وهذا يعني أن السود والبيض لن يكون بمقدورهم العيش سوية في سلم في بلادهم إلا بعد مساواتهم في الحقوق . إن التطور الذي تسعى حاليا حكومة جنوب افريقيا الى كبحه لا يمكن منعه على الامد البعيد . وفي الحقيقة أن جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكنها أن تقرر ما اذا كانت ترغب في ضمان مستقبل طيب ومصير كريم للسكان السود عن طريق إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي عادل يتقاسمه الجميع ، أو ما اذا كانت ترغب في تدمير الحكومة والمجتمع والتشبث بنظام الفصل العنصري البغيض .

إن موقف الحكومة الاتحادية بشأن جنوب افريقيا ونظام الفصل العنصري لايزال قائما لم يتغير . إن ذلك النظام ينتهك حقوق الانسان الاساسية . ولا يمكن إصلاحه ؛ بل يجب القضاء عليه . إن حماية كرامة الانسان هي أهم المبادئ المتجسدة في دستورنا . ومن هنا ينبع التزامنا جميعا بحقوق الانسان في العالم بأسره . أما فيما يتعلق بالفصل العنصري والتمييز العنصري فإنه لا يسعنا إلا أن نقول بصورة قاطعة للذين يميزون ضد الناس على أساس لون بشرتهم ويحرمونهم من كل حقوق المشاركة الديمقراطية

واولئك الذين يلجأون الى القوة والقمع لخنق حرية التعبير عن الرأي ، والذين يزجون بقادة النقابات العمالية ورجال الكنائس في السجون ، والذين يضطهدون ممثلي الغالبية ويجبرونهم على اللجوء الى العمل السري بدلا من التفاوض معهم على إحلال السلم والهدوء في جنوب افريقيا ، إن أي حكومة تنتهج هذه السياسة إنما تستثني نفسها من أسرة الامم المتحدة لانها بذلك تدوس بالاقدام المبادئ الاساسية للعالم الحر ، أما الذين لايزالون يتشبثون بالفصل العنصري في جنوب افريقيا فلا ينبغي للوهم أن يستحوذ عليهم . أما بالنسبة لنا فالتمييز العنصري غير مقبول بكافة أشكاله وسيظل غير مقبول . إننا نؤيد تأييدا قاطعا المحرومين من حقوق الانسان الاساسية في جنوب افريقيا .

وسنظل ندعو الى إحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ونحث نحن وشركاؤنا والغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة على إنهاء حالة الطوارئ وعلى تحرير نيلسون مانديلا وغيره من المحتجزين السياسيين ونحث على رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وأحزاب المعارضة المحظورة والشروع في حوار وطني بين السود والبيض بهدف التوصل الى تسوية لجميع المشاكل . إننا نتمنى لجنوب افريقيا أن تستعيد سلمها الداخلي ؛ ونتمنى الا تعرض جنوب افريقيا للخطر السلم الخارجي في منطقة الجنوب الافريقي .

خلال العام الماضي جرت مناقشات مستفيضة بشأن جدوى وضرورة الجزاءات الاقتصادية . واليوم يظهر هذا الموضوع مرة أخرى على جدول أعمالنا . أولا ، اسمحوا لي أن أقول للذين يطالبون بحماس باتخاذ تلك التدابير ، لانهم يعتبرون تلك الخطوات الوسيلة الاخيرة لإحداث تغيير سلمي فعال في جنوب افريقيا ، إننا لا نضن عليهم باحترامنا لآرائهم او باهتمامنا بحججهم . ولقد تابعنا باهتمام شديد المناقشات التي جرت في مجلس الامن في الايام القليلة الماضية . ونتفق تمام الاتفاق مع جميع أعضاء مجتمع الامم بشأن الهدف المتمثل في القضاء فورا على الفصل العنصري . بيد أنه توجد اختلافات حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك الهدف على أفضل وجه ممكن .

إن شاننا في ذلك هو شان الاخرين فالشكوك تساورنا إزاء فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا إذ انه من الصعب علينا أن نتخيل أن الضغط الاقتصادي المتزايد يمكن أن ينجح في إحداث تغيير فعال في عقلية الفصل العنصري المتحجرة ، أو اتباع هذا الطريق من شانه أن يعزز التغيير السلمي أو أن هذا السبيل سوف يؤدي في نهاية المطاف الى القضاء على نظام الفصل العنصري ، أن حكومات الدول الاثنتى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قد عالجت مرارا وتكرارا وعلى نحو مكثف مسالة افضل سبيل لضمان القضاء قضاءً سريعا على نظام الفصل العنصري .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٦ اجتمع رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وقرروا أن التدابير الايجابية ينبغي أن تظل الدعامة الاساسية للسياسة الاوروبية المشتركة . وهذا ينطوي على تقديم مساعدة ملموسة لضحايا الفصل العنصري فضلا عن التضامن مع اولئك الموجودين في جنوب افريقيا الذين ، بسبب لون بشرتهم ، يتعرضون للتمييز في وظائفهم وخلال العمل واثناء تدريبهم او غير ذلك . ومهما يكن من أمر ، فإن رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قد اعلنوا بوضوح ايضا أنهم لا يستبعدون بعد الآن الضغط الاقتصادي على بريتوريا اذا كان التقدم في القضاء على الفصل العنصري لا يسير بخطى حثيثة . إن حكومة جنوب افريقيا يجب أن تعرف أن صبرنا ليس بلا حدود .

وفي ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ترجم وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الاهداف السياسية التي رسمها رؤساء الدول أو الحكومات الى واقع . فقد فرض وزراء الخارجية حظرا على استيراد الحديد والصلب والمسكوكات الذهبية وفرضوا حظرا على الاستثمارات الجديدة . ومن الجدير بالذكر أن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية قد اشتركت في اتخاذ تلك التدابير على الرغم من الشكوك التي تساورها . وتنوي الحكومة الاتحادية مع شركائها أن تبعث الى حكومة جنوب افريقيا باشارة واضحة لا لبس فيها .

ولابد أن نأخذ على محمل الجد التهديدات الصادرة عن حكومة جنوب افريقيا ومفادها انها ستفرض جزاءات مضادة ضد الدول في منطقة الجنوب الافريقي . وبالنظر الى الظروف الاقتصادية والجغرافية وطرق النقل فإن هذه التدابير المضادة قد تنطوي على

آثار خطيرة . وفي السنوات الماضية فعلنا الكثير لمساعدة الدول المتضررة في الجنوب الافريقي في محنتها الاقتصادية . ان افريقيا منذ فترة ، وبخاصة الجنوب الافريقي ، ما برحت من المناطق التي ركّزنا عليها الموارد في تعاوننا الاقتصادي . وتُسخَّر هذه الموارد الى حد كبير لتعزيز الهيكل الاساسي للبلدان الافريقية وعلى رأسها البلدان الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . وسنواصل في المستقبل السعي الى تقديم المساعدة الفعالة وفقا لاقصى قدراتنا . بيد أن المسألة التي تظل دون حسم هي مسألة ما إذا كنا جميعا - مجتمعين أو منفردين - بوسعنا أن نواجه المزيد من التدهور في حالة اقتصادية مضطربة هي الآن بالفعل . وإزاء هذه الخلفية فإننا نطالب حكومة جنوب افريقيا بالتقيد بالقانون الدولي والكف عن سياستها المدمرة والمزعزعة للاستقرار التي تنتهجها نحو الدول المجاورة لها .

اسمحوا لي أن اؤكد مرة اخرى اننا نود أن نضع حدا سريعا للفصل العنصري . إن الشعب المقهور في جنوب افريقيا جدير بتضامننا . وفي هذا السياق ، فإن سياستنا تتمثل في عدم اللجوء الى وسائل يمكن أن تدمر الاسس الحيوية للسكان في الجنوب الافريقي وتعرض للخطر المصير الاقتصادي للمنطقة بأسرها . ومهما يكن من أمر ، فإنه ينبغي لحكومة جنوب افريقيا ألا تستخلص أي نتائج خاطئة من كون اننا لهذا السبب لا يمكننا أن نوافق على اتخاذ تدابير تتجاوز كثيرا تلك التدابير التي اتخذها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . واليوم فإننا بالاشتراك مع شركائنا سوف نرتقي بحزم الى مستوى قناعتنا ولن نتحمل أبدا ظلم الفصل العنصري . وسوف نعمل بكل ما لدينا من قوة من أجل إقرار حقوق الانسان في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم على تبوئكم رئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير . ووفد بلغاريا مقتنع بانه تحت رئاستكم القديرة الحكيمة سيضطلع المجلس بمسؤولياته بطريقة مثلى . ويسعدنا أن نرى ابنا بارزا من ابناء افريقيا وممثلا قديرا لزامبيا - التي تقيم معها بلغاريا افضل العلاقات - يترأس المجلس اثناء المداولات بشأن هذه المسألة الهامة . اود كذلك أن انقل اسمى آيات التقدير لسلفكم السفير اغيلار ممثل فنزويلا الدائم الذي أدار اعمال المجلس في الشهر الماضي بمهارة فائقة وحكمة نالتا استحساننا .

اود كذلك أن اهنئ الاعضاء الجدد في مجلس الامن - الارجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، زامبيا ، اليابان - ونتمنى لهم التوفيق في اعمالهم .

مرة أخرى تدرج مسألة جنوب افريقيا في جدول اعمال مجلس الامن . ان هذه المسألة التي نظرت مرارا في مجلس الامن والجمعية العامة هي مرة اخرى اليوم مصدر للقلق . لماذا ؟ لان الفصل العنصري ليس فقط ظاهرة منافية لروح العصر بل نظاما يقوم على القهر والارهاب الرسميين اللذين تمارسهما جنوب افريقيا التي تقوم سياساتها وممارساتها الداخلية على القمع وتقوم سياساتها الخارجية على العدوان والتوسع .

في الاشهر الاخيرة صعدت جنوب افريقيا من قمعها الواسع للغالبية ، في محاولة يائسة لاخماد المقاومة الشعبية المكثفة وادامة سيطرتها العنصرية . ان هذا النظام ، اذ يرفض التسوية التفاوضية السلمية العادلة للصراع مع الممثلين الشرعيين للاغلبية الساحقة لهذا الشعب ، قد لجأ الى القوة الغاشمة والعنف لكبت ارادة مئات الالاف من الاشخاص المناضلين ضد الفصل العنصري . ولم نعلم الا في الشهر الماضي انه في غضون سنة ونصف فقط احتجز العنصريون في بريتوريا اكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص دون محاكمة او احكام . وقتلوا اكثر من ٣ ٥٠٠ مدني بريء من بينهم نساء واطفال .

ان حالة الطوارئ التي أعلنت في حزيران/يونيه ١٩٨٦ والارهاب الجماعي الذي نتج عن ذلك هما بمثابة محاولة يائسة من بريتوريا لانقاذ مؤسساتها المتداعية بكل الوسائل الممكنة . ان حالة الطوارئ تعد تحديا جديدا للمجتمع الدولي . وقد كشفت من جديد عن الوجه الحقيقي للفصل العنصري . وقد أكدت مرة اخرى على الضرورة الملحة للقضاء التام على نظام الفصل العنصري .

ان جنوب افريقيا تواصل انتهاج سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة متذرعة بانها توفر ملجأ لحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، تلك الحركات التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي لشعب جنوب افريقيا .

ان سياسات وأعمال النظام العنصري تشكل خطرا واضحا على منطقة الجنوب الافريقي وخرقا سافرا للسلم والامن الدوليين ولها آثار لا يمكن التنبؤ بها تنذر بارا قة الدماء وتدمير الممتلكات .

اننا نوافق على الآراء التي قيلت في المجلس على لسان شتى المتكلمين السابقين والتي أكدها الاعلان الختامي الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزا ءات على جنوب افريقيا العنصرية ، ذلك المؤتمر الذي عقد في باريس في العام الماضي : ان النظام العنصري لجنوب افريقيا يشكل خطرا جسيما على السلم والامن الدوليين عن طريق انتهاجه سياسات تقوم على زيادة القمع الداخلي بهدف ادامة الفصل العنصري عن طريق الاستمرار في احتلال ناميبيا بشكل غير شرعي وارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار وارهاب الدولة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

ان مجلس الامن ، الذي أدان مرارا سياسات وأعمال جنوب افريقيا العدوانية ، يتحمل مسؤولية خاصة في هذا الشان . وقد اكد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية الحاجة الى اعتماد برنامج عمل شامل ، يقوم على فرض جزا ءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء وكذلك البرلمانات والاحزاب والحركات السياسية في جميع انحاء العالم قد دعت الى فرض هذه الجزاءات . والمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ، قال ما يلي في هذا الصدد :

"ان فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لا يزال الاختيار السلمي الوحيد القادر على ارغام نظام بريتوريا العنصري على التخلي عن الفصل العنصري" (S/18392 ، ص ٩٥)

وللاسف ، ما زال مجلس الامن عاجزا حتى الآن عن اعتماد هذه التدابير الالزامية الضرورية بسبب معارضة بعض أعضاء المجلس .

وليس سرا على أحد - فالواقع أنه من المعروف تماما - أن نظام الفصل العنصري مازال قائما بسبب المؤازرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعنوية التي توفرها بعض الدول الغربية والشركات عبر الوطنية التي ما زالت تنهب الموارد الطبيعية والبشرية في كل من جنوب افريقيا وناميبيا . وقد بينت التجربة أن سياسة الارتباط البناء لم تسهم في القضاء على نظام الفصل العنصري . حتى أن بعض من كانوا يعارضون فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام بريتوريا العنصري قد خلصوا الى نفس الاستنتاج . وعلى سبيل المثال كتبت صحيفة "كريستيان سينس مونيتور" في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٧ أن اللجنة التي عينتها ادارة الولايات المتحدة لتقديم توصيات بشأن النهج المستقبلية لسياسة الولايات المتحدة ازاء جنوب افريقيا قد أوصت بأن تحفظ الولايات المتحدة على حلفائها للانضمام في فرض جزاءات دولية واسعة النطاق على جنوب افريقيا ، وخلصت الى أن سياسة الادارة الامريكية المسماة بالارتباط البناء مع بريتوريا قد "أخفقت في تحقيق أهدافها" .

ومن الجدير بالذكر أن العمل الدولي ضد جنوب افريقيا الذي لا يقوم الا على الشجب المعنوي لجنوب افريقيا في صورة مناشدات وتوصيات ، قد أخفق في تحقيق

النتائج التي يرجوها المجتمع الدولي . وبالمثل أخفقت العقوبات الاقتصادية المحدودة التي فرضتها بعض البلدان ضد بريتوريا . وبالطبع فان هذا يعود الى أن الطبيعة المحدودة لهذه العقوبات الاقتصادية الثقافية قد تركت الباب مفتوحا للتعاون الاقتصادي الفعال بين الشركات عبر الوطنية والنظام العنصري ، الامر الذي يساعد على مون وإدامة الفصل العنصري .

وبالنظر الى هذه الحقائق ، لا ينبغي للمرء أن يدهش إزاء القناعة الراسخة للمجتمع الدولي ، التي تفصح عنها فقرة ديباجة قرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ باء ، بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة هو الوسيلة السلمية والانسب والاكثر فعالية ، التي تمكّن المجتمع الدولي من دعم النضال المشروع الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

ولكن هناك من يحتفظ بأوثق العلاقات السياسية والاقتصادية مع جنوب افريقيا ويستفيد منها ، ويعلن أن اعتماد جزاءات إلزامية شاملة قد يكون له تأثير عكسي على السكان الاصليين في جنوب افريقيا . وهذا "الاهتمام" برفاهية شعب جنوب افريقيا ، وبدول خط المواجهة ، إنما يتنافى مع استنتاجات ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية التي اعتمدت في عام ١٩٨٦ .

وبالنسبة لموقف شعب جنوب افريقيا فيما يتعلق بنطاق الجزاءات ، فقد أوضحته بجلاء ممثلة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا أثناء اجتماع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعقود في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وقد قالت ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في بيانها إن الجزاءات المحدودة لن تؤدي إلا إلى تسهيل خطط النظام العنصري للتحايل على الجزاءات وفرض جزاءاته الخاصة على البلدان المجاورة .

إن المناقشة الحالية التي تجري في المجلس بينت ايضا أن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة سوف يساعد لا محالة في الجهود المشتركة لتفكيك نظام الفصل العنصري .

إن سجل النضال الذي يخوضه المجتمع الدولي ضد سياسة الفصل العنصري يقدم حالات مشابهة في الماضي القريب . ويتبادر الى الذهن التشابه بين الحالة الراهنة لجنوب افريقيا وحالة ما كانت تسمى من قبل روديسيا الجنوبية منذ عقد من الزمن .

وقد بينت التطورات في جنوب افريقيا انه لا يكفي أن ندين اليوم الفصل العنصري وسياسته العدوانية . لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة ومستقلة لعزل النظام العنصري ولاستئصال شافة ظاهرة الفصل العنصري المخزية من على وجه الارض ، ذلك النظام الذي وُصف بحق من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي بانه جريمة ضد الانسانية .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي بأن أُعرب عن القناعة الراسخة لحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية بأن أية تدابير سطحية في هذا الشان لن تخدم إلا مصالح جنوب افريقيا ومن يؤازرونها . ولن تؤدي انصاف التدابير إلا الى تاجيل القضاء على هذه الجريمة التي تُرتكب ضد سلم وامن البشرية جمعاء .

ويبني الوفد البلغاري آراءه في مجلس الامن على اساس مبدئه القائم على الاصرار على العزلة الكاملة لنظام الفصل العنصري وتطبيق جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

إلا أن الوفد البلغاري إدراكا منه لحقيقة أن مشروع القرار المعروض على مجلس الامن هو بالتحديد ما تراه الدول الافريقية والدول غير المنحازة ضروريا في هذه اللحظة ، سوف يؤيد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا بأن أعرب لكم عن غبطة وفدنا إذ يرى ممثل زامبيا ، ويراكم انتم بصفة خاصة ، تترأسون أعمال مجلس الامن . ونحن على ثقة بأن معرفتكم بالقضايا المعروضة علينا ، والمهارة التي اثبتموها بالفعل ، سوف تضمن نجاح أعمالنا .

ونود أيضا أن نتوجه بالتهنئة الى ممثل فنزويلا ، السفير أغيلار ، للعمل الممتاز الذي قام به خلال الشهر الماضي . وقد اثبت في قيادة مداولاتنا خبرته ومقدرته الدبلوماسية .

ونود أيضا أن نشكر ممثل بلغاريا على كلماته الرقيقة في الترحيب بالارجنتين كعضو في مجلس الامن .

لقد اتخذ مجلس الامن موقفا واضحا لا لبس فيه ضد الفصل العنصري . وقد انعكس هذا الموقف القاطع في قرارات كثيرة اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الامن . إلا أن جنوب افريقيا لم تمتثل لهذه النداءات . وتُبلغنا الصحافة الدولية كل يوم بعمليات الاضطهاد العنيفة والمنهجية التي يعاني منها الزعماء الوطنيون في جنوب افريقيا والمتعاطفون معهم ، ولا سيما كل السكان غير البيض في جنوب افريقيا ، مما يؤدي الى قيام مقاومة نشطة مشروعة ومتزايدة من جانب الشعب المقهور في ذلك البلد .

والواقع أن نظام بريتوريا ، بدلا من الاعتراف بالتزاماته بضرورة وضع حدٍّ فوري لسياسة التمييز العنصري البغيضة والتي لا يمكن قبولها إطلاقا ، إختار اللجوء الى اتخاذ تدابير ترمي الى تكريس الفصل العنصري .

إن سياسة الفصل العنصري ، بالإضافة الى آثارها الخطيرة داخل جنوب افريقيا ذاتها ، تعكر على نحو خطير السلم والامن في الجنوب الافريقي ، كما أوضح مجلس الامن بالاجماع في قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) ـ وهذا مثال واحد فقط . إن هذه السياسة ذاتها هي التي تدفع نظام بريتوريا الى القيام باعمال عدوانية دورية ضد البلدان المجاورة ، وهي التي تكمن وراء رفض حكومة جنوب افريقيا الدائم وضع حدٍّ لاحتلالها غير المشروع لناميبيا والاسراع دون شروط بتنفيذ ، قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

لقد أدان بلدي مرارا وبقوة جريمة الفصل العنصري باعتبارها جريمة ضد الانسانية ، كما أكد على نحو قاطع تضامنه مع ضحايا الفصل العنصري . ولكننا ندرك أن الكلمات لن تكون كافية ، ومن ثم فقد اتخذت حكومتي فورا تدابير محددة وهامة ، بلغت ذروتها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا . وهذا الاجراء دليل واضح على التصميم القوي لحكومة الارجنتين على أن تبذل قصارى جهدها لتضع حدا فوريا للتمييز العنصري في جنوب افريقيا ، وأن توضح ذلك بجلاء لحكومة بريتوريا . ولهذا فإننا نؤيدنا على نحو صارم التدابير التي اعتمدها مجلس الامن ضد جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة حظر الاسلحة .

وعلاوة على هذا الموقف فقد إعتمدت حكومة الأرجنتين ، مؤخرا تدابير اخـــرى ، بما فيها المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبـــة عليها . وفضلا عن ذلك ، فإننا أعضاء في صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمـــار والفصل العنصري ، الذي أنشئ في مؤتمر القمة الثامن لحركة البلدان غير المنحـــازة ، الذي عقد في هراري في السنة الماضية .

ونحن نعرف أننا لسنا وحدنا في هذه الجهود . وقد اسعدنا أن نرى أنه في عـــام ١٩٨٦ اعتمد عدد من الحكومات بما فيها بعض من لديها القدرة المعترف بها علـــى التاثير على بريتوريا تدابير فعالة لزيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا من أجـــل إحداث تغيير في سياستها وهذا ما نشجعه جميعا .

ومن المؤسف أن هذه الضغوط لم تحقق النتائج المنشودة . ونحن مقتنعون بأنـــه ما دام نظام الفصل العنصري قائما ولم يتم القضاء عليه الى الابد ، سيظل من المُلِـــح ومن الضروري على هذا المجلس أن يجتمع للنظر في الحالة في جنوب افريقيا . وتعتقـــد الارجنتين أن هذا المجلس قد اشار بوضوح لحكومة جنوب افريقيا الى الطريق السليـــم الذي ينبغي أن تسلكه . وإن رفض هذه الحكومة المتغطرس لتنفيذ القرارات ذات الصلـــة لمجلس الامن والجمعية العامة يجعل من الضروري أن يُجبر المجتمع الدولي حكومـــة بريتوريا على الامتثال لتلك القرارات . والسبيل الى ذلك هو توسيع نطاق الجـــزاءات الإلزامية المنصوص عليها في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) .

وفي هذا الصدد ، اود أن اذكر بأن الارجنتين تؤيد بقوة المبادرة المنبثقة عن مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز والرامية الى فرض جزاءات الزامية على حكومة جنوب افريقيا . واننا على اقتناع بأن هذا هو السبيل الانسب والاسلم والاكثر فعالية لوضع حد لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ان مشروع القرار يتضمن قائمة من الجزاءات الهامة والملموسة . ونحن لا نعتقد أن هذه القائمة تشمل كل التدابير التي يمكن تنفيذها . بيد اننا نعلم ان هناك مصالح مختلفة مرتبطة بالموضوع ، ونرى ان القائمة تمثل حلا وسطا مقبولا . هذا هو سبب اشتراكنا في تقديم مشروع القرار (S/18705) ، ونحن نحث أعضاء المجلس الاخرين على التصويت لصالحه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل الارجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الوفد السوفياتي يسره للغاية ان يراكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون مجلس الامن خلال مناقشة مسألة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي عامة وللبلدان الافريقية خاصة ، مثل مسألة القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا العنصرية . انكم من بين أكثر دبلوماسيي زامبيا خبرة ، البلد الذي يقف في طليعة من يناضلون من اجل القضاء على الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي وفي الاجزاء الاخرى من العالم .

ونود أيضا ، سيدي الرئيس ، أن نعرب عن امتناننا لسلفكم ، ممثل فنزويلا السفير اغيلار ، للطريقة المقتدرة والناجحة التي أدار بها اعمال المجلس في الشهر الفائت .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يجتمع مجلس الامن مرة اخرى بناء على طلب مجموعة الدول الافريقية ليبحث تردي وتفاقم الحالة في جنوب افريقيا . ومعروض على المجلس مشروع قرار يضم الجزء الرئيسي منه مقرر بفرض جزاءات الزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا . والمطالبة بفرض جزاءات الزامية تنبع بصورة رئيسية من التطورات الخطيرة في جنوب افريقيا . وفي مواجهة النضال المتزايد للسكان السود ضد نظام الفصل العنصري ، لجأ عنصريو بريتوريا الى الارهاب الجماعي والقمع الدموي وفرضوا حالة الطوارىء من جديد ، مما ادى الى تحويل البلاد الى معسكر اعتقال ضخم .

وعلاوة على ذلك ، فان المطالبة بتوقيع الجزاءات ناجمة عن مواصلة النظام العنصري ، على الرغم من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ارتكاب وتكثيف اعمال العدوان وارهاب الدولة ضد الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة ، وهي : انغولا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق وبوتسوانا وليسوتو .

واخيرا ، تواصل بريتوريا ، متجاهلة بوقاحة مقررات الامم المتحدة الاخرى ، ابقاء ناميبيا المحتلة خاضعة لها .

ان القوة القاهرة للنظام العنصري وسياسته الداخلية القمعية المعادية للسكان ، وسياسة العدوان وارهاب الدولة التي ينتهجها ضد الدول المستقلة المجاورة ، قد دفعت المجتمع الدولي الى المطالبة ، كتدبير مضاد ، باستخدام كامل ثقل قواعد القانون الدولي وتنفيذ اجراء تطبيقها الجماعي المستند اليها . وتوضح الخبرة المكتسبة ان حث النظام العنصري والتهاون معه ، وهذا ما تفعله حاليا بعض البلدان الغربية ، لا يحقق نتائج ، ولا يمكن ان يحقق نتائج . وعوضا عن ذلك فان هذه الخطوات تجعل ذلك النظام متيقنا من حصانته من العقاب ، مما يشجع العنصريين على انتهاج مسلك استبدادي وارتكاب العنف ضد السكان السود وتنفيذ اعمال جديدة من اعمال العدوان على الدول المجاورة .

وكما قال السيد شفارنادزي ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في المناقشة العامة في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة :

"يمثل كل صراع اقليمي اختبارا صعبا للامم المتحدة ، وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالاقاليم التي يرمز فيها شعار الامم المتحدة الى مسؤولية خاصة . لكن لسوء الحظ ، غالبا ما يخيم عليه ظل أسود من الآمال غير المحققة .

"لقد حان الوقت منذ أمد طويل لاستخدام جميع صلاحيات هذه المنظمة استخداما فعالا ، ولممارسة كل حقوقها." (A/41/PV.6 ، ص ٥٦)

وهذه الملاحظات تنطبق تماما على الحالة في الجنوب الافريقي .

ومن المعروف جيدا ان السبب الكامن وراء الصراع في الجنوب الافريقي هو انتهاج بريتوريا لسياسة الفصل العنصري وممارستها . ولكن لولا وجود نظام الاقلية البيض العنصريين لتمكن سكان ذلك البلد - السود والبيض والملونون - من التوصل منذ أمد طويل الى الوئام والسلم العنصري . اذ ان الخط الفاصل بينهم لم ترسمه الخلافات العرقية بل رسمته سياسة الفصل العنصري الوحشية . واننا في الاتحاد السوفياتي ندين بقوة اعمال القمع والارهاب التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد الاغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا وضد حركات تحريرها ، وعلى رأسها المؤتمر الوطني الافريقي الذي مابرح يكافح بشبات خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية ضد الفصل العنصري . ان بلادي تؤيد تماما مطالبة المجتمع الدولي المستمرة بأن تلغي بريتوريا على الفور حالة الطوارىء وان تضع حدا للقمع ، وان تطلق فورا سراح كل المعتقلين السياسيين ، ومنهم المناضل البارز ضد الفصل العنصري ، نيلسون مانديلا ، وان تلغي الحظر المفروض على أنشطة المنظمات السياسية .

ونحن مقتنعون تماما بأن وقت مناقشة طبيعة العقوبات التي يجب أن تطبق على النظام العنصري قد فات اوانها . إن الاحداث تقتضي اجراءات عاجلة . والتأخير في هذا الشأن سيكون محفوفا بخطر ارتكاب جنوب افريقيا لاعمال عدوانية جديدة ، وزعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة وتصعيد الخطر على السلام الدولي .

وبدون العقوبات الإلزامية وقوة الضغط المشترك الحازم من جانب المجتمع الدولي لا يمكن ممارسة تاثير فعال على نظام بريتوريا . ولقد اثبتت التجربة أن العقوبات الاختيارية المحدودة ، خصوصا عندما لا يلتزم بها الجميع ، لا تكفي لإجبار النظام العنصري على نبذ نظام الفصل العنصري .

إن أجهزة دعاية جنوب افريقيا والاوساط التي تؤيد جنوب افريقيا في الغرب حاولت تحاول واد القرار الذي طال انتظاره من مجلس الامن بتطبيق العقوبات ضد نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق . ومن خلال ذلك تروج لما تسميه بالتحولات الإيجابية التي تزعم وقوعها في جنوب افريقيا ، رغم أنه لم تحدث في الحقيقة أي تحولات . إنها تتكلم عن إمكانية اصلاح نظام الفصل العنصري وتقول أنه يمكن من خلال سياسة الارتباط البناء المزعومة والحوار مع جنوب افريقيا تحويل الفصل العنصري طواعية الى شيء آخر . لكن من حق المرء أن يسأل متبني ومؤيدي هذه السياسة : أين نجحوا وفي اى مجال نجحوا ؟ وباى صورة يرون التحسن في الحالة في الجنوب الافريقي ؟ وما هي الثمار الحقيقية لسياسة الارتباط البناء ؟

لقد تبين لنا وللاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، منذ وقت طويل أن النتيجة العملية لتلك السياسة هي أنها تساعد فعلا في إطالة وجود نظام الفصل العنصري المتعفن . علاوة على ذلك ادت سياسة الارتباط البناء التي تتبعها واشنطون تجاه بريتوريا الى المزيد من عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . والاوساط الحاكمة في جنوب افريقيا ترى أن مجلس الامن ، مع أسفنا الشديد ، عاجز عن استخدام الصلاحيات والسلطات المخولة له في الميثاق . وتستغل بريتوريا شلل ارادة المجلس مثلما تستغل الدعم العلني والسري الذي تحبط بواسطته الحظر الذي فرضته عليها الامم المتحدة ، وتتلقى الاسلحة الحديثة وتحصل على الائتمانات المالية الغربية وعلى آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا .

وبالطبع لا تفوت المرء ملاحظة أن الرأي العام في عدد من البلدان الغربية بدأ الآن ، بعد أن أدرك أن ذئب جنوب افريقيا لن يتحول بالوعظ الى حيوان أليف بإعادة النظر في مواقفه تجاه العقوبات ضد نظام بريتوريا . وقد حدث تغير في ذلك الاتجاه هنا في الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة في كونغرس الولايات المتحدة .

وفي الوقت ذاته نشهد جميعا حقيقة أن الأوساط الحكومية في شتى البلدان الغربية تثير بصورة متكررة مسألة العواقب السلبية التي قد تترتب على العقوبات الإلزامية على سكان جنوب افريقيا والدول الافريقية المجاورة . إنها تعترض على العقوبات على أساس أنها قد تترك أثرا سلبيا على الحالة المادية للافارقة السود . وتظهر حالة لا يمكن أن توصف إلا بأنها تناقض في تناقض ، فالبلدان الافريقية تطالب بفرض العقوبات ، مع ذلك يقال لها : "إننا ضد العقوبات لاننا نحرص على مصلحتك". ومن الصعب التساؤل عما ينطوي عليه هذا السؤال - سواء انطوى على افتراض بسذاجة افريقية أو على احتقار صريح لارادة شعوب افريقيا .

ليس هناك من ينكر أن فرض العقوبات سيكون له وقع على حالة السكان في جنوب افريقيا . بل إن الموقف الشجاع لشعب جنوب افريقيا واستعداده لقبول التضحيات الاضافية لتحقيق التصفية السريعة لنظام الفصل العنصري الكريه يستحق كل الثناء . وموقف دول خط المواجهة القائم على نكران الذات يستحق أيضا كل الدعم الممكن لان تلك الدول مستعدة كذلك لتقديم التضحيات في سبيل القضاء المؤكد على الفصل العنصري .

إن المجتمع الدولي يطالب بإلحاح بان يفرض مجلس الامن عقوبات إلزامية شاملة ضد نظام بريتوريا استنادا الى الفصل السابع من الميثاق . وعلى وجه التحديد كان هذا هو مطلب المؤتمر الدولي المعني بالجزاءات المعقود في باريس والمؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في فيينا ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لناميبيا ، وأخيرا ، الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . إن شعوب العالم تتوقع اجراءات حازمة من مجلس الامن بغية تصفية بؤرة التوتر الدولي

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الخطيرة في الجنوب الافريقي وإزالة نظام الفصل العنصري منها . لابد لمجلس الامن من أن يمارس السلطات التي يخولها له الميثاق وأن يفرض العقوبات وفقا للفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا العنصرية . وقد أكد ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في الرسالة التي وجهها في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ الى السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، ما يلي :

"ويؤيد الاتحاد السوفياتي أن يتم بأسرع ما يمكن تنفيذ قرار الامم المتحدة القاضي بمنح شعب ناميبيا الاستقلال الحقيقي وإلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . كما نعرب عن تضامننا مع 'دول خط المواجهة' في كفاحها ضد الاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام بريتوريا ، ونؤيد تأييدا كاملا مطالبة مجلس الامن بفرض جزاءات كاملة النطاق على جنوب افريقيا." (S/18571 ، ص ٧)

سوف يؤيد الوفد السوفياتي مشروع القرار المقدم من بلدان عدم الانحياز ، مع انه لا يبرز بالكامل مطالب المحافل الدولية بأن يقوم مجلس الامن بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا ، وفقا للفصل السابع من ميثاق منظمتنا .

ونعرب عن املنا في أن يكون رد مجلس الامن بالايجاب على السؤال الذي وجهه ممثل الكونغو في نهاية بيانه هنا وهو : "... هل مجلس الامن مستعد للسير في هذا الطريق ؟" (اعلاه ، ص ١٢) اي بعبارة اخرى ، هل سيقول مجلس الامن "نعم" بشأن القائمة المقترحة الخاصة بالجزاءات الإلزامية ؟ ونأمل بالتالي أن يوضح أن كلمات أعضائه - وكل الذين تكلموا حتى الآن يطالبون بالقضاء على الفصل العنصري - سوف تتسق مع أعمالهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل منغوليا ، ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اولا وقبل كل شيء أود أن أشكر أعضاء المجلس على اتاحتهم الفرصة للوفد المنغولي للتكلم بشأن هذه المسألة .

كما أعرب لكم - سيدي الرئيس - عن تهانينا الخالصة بمناسبة توليكم منصب رئاسة المجلس . وإنه من المثالي للغاية أن تُعقد جلسات المجلس للنظر في الحالة في جنوب افريقيا تحت رئاسة ممثل لإفريقيا ، وفضلا عن ذلك ، ممثل لدولة من دول المواجهة . ونحن واثقون تماما بأن خبرتكم الشخصية الثرية ومعرفتكم الشاملة بجوهر المشكلة التي شاركتم فيها بوصفكم رئيسا لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ستعود بالفائدة على مناقشاتنا بشأن هذه المسألة .

نود أيضا أن نحيي سلفكم ، الممثل الدائم لفنزويلا ، السفير اندريس اغيلار ، لقيامه بأعمال المجلس خلال الشهر الماضي بمهارة .

لقد أصبح الجنوب الافريقي الآن من اخطر مناطق الأزمات في العالم . ومن المعترف به بشكل عام أن تمادي نظام جنوب افريقيا بعناد في اتباع وممارسة الفصل العنصري هو السبب الرئيسي لهذه الحالة . إن تكثيف بريتوريا للإرهاب والقمع داخل البلاد ، واحتلالها المستمر غير المشروع لناميبيا ، وتصعيدها أعمال العدوان ضد دول افريقية مستقلة مجاورة ، كل هذا يزيد دائما من تدهور الحالة بشكل خطير في الجنوب الافريقي ، ويفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن ليس في تلك المنطقة وحدها وإنما في العالم كله أيضا .

إن الأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة السلم الدولي - عليها وهي تواجه هذه الحالة الخطيرة أن تتخذ تدابير حاسمة ، وعلى نحو ما نفهم ، فإنه تحقيقا لهذا الغرض بالتحديد ينظر مجلس الأمن مرة أخرى هذه المسألة . لقد حان الوقت لاتخاذ تدابير حاسمة وفعالة . وهذا هو مطلب المجتمع الدولي والغالبية العظمى من دول العالم التي اجتمع ممثلوها في العام الماضي في باريس في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية . وهذا أيضا هو هدف قرارات ومقررات عديدة صادرة عن هذه المنظمة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ باء . ونحن ملزمون باتخاذ هذا التدبير الحاسم الفعال استجابة للصيحات اليائسة التي يوجهها عدد متزايد دوما من ضحايا نظام الفصل العنصري الدموي طلبا للمساعدة ، وفضلا عن ذلك فإن ضميرنا الإنساني يتطلب هذا منا .

مع كل يوم يمر نعلم مزيدا من الحقائق الجديدة بشأن القمع الوحشي وأعمال التعذيب التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا ضد سكان ذلك البلد الأصليين ، وأعمال عدوان وتخريب متعددة ترتكب ضد دول مجاورة . إن حالة الطوارئ التي أعيد فرضها تمكن تلك السلطات من التصرف بطريقة غير مشروعة ، ومن فرض الإرهاب على السكان . إن القتل الجماعي والتعذيب وعمليات الاعتقال والاحتجاز دون محاكمة ، وإطلاق النيران على المتظاهرين ، وفرض الرقابة العنيفة - كل هذا يمثل الصورة العامة لجنوب افريقيا اليوم . إلا أن الصورة ستكون غير مكتملة إذا لم نذكر المعارضة المتنامية لشعب جنوب

افريقيا . إن نضاله ضد نظام الفصل العنصري غير الإنساني البغيض آخذ في التكشف . وعلى مدى ٧٥ عاما وحتى اليوم يقود ذلك النضال المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب جنوب افريقيا .

إن النظام العنصري ، إذ يواجه المعارضة المتزايدة للجماهير الشعبية ، يلجأ الى أعمال الإرهاب والقمع في البلاد حتى ييسر للاقلية البيضاء التشبث بالسلطة . ولايزال ذلك النظام يأمل في البقاء ، كما كان الحال في الماضي ، وذلك بتأييد ومساعدة دول غربية معينة . إن تعاون تلك الدول بالتحديد مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والنووية وفي مجالات اخرى ، هو الذي لا يمكّنه فحسب من البقاء وإنما يمكّنه في الواقع من أن يتحدى المجتمع الدولي بصلافة ، ويتجاهل بالكامل الرأي العام العالمي .

وتحت ضغط من المجتمع الدولي والرأي العام في العديد من البلدان ، بـدأت دول عديدة تحد من هذا التعاون ، وبدأت تعترف على نحو متزايد بأن الفصل العنصري لا يمكـن إصلاحه ولا بد من استئصاله الى الابد . إن السياسة المسماة بسياسة الارتباط البنّـاء ينظر إليها الجميع الآن ، حتى الذين وضعوها ، باعتبارها سياسة فاشلة . وسيتضح مـن أفعال الدول ، ما إذا كانت على استعداد لابداء الارادة السياسية اللازمة والانضمام الى الدول الاخرى في جهودها لوضع حد للفصل العنصري ، أم أنها ليست على استعداد لذلك .

إن وفد منغوليا يضم صوته الى أصوات الآخريـن الذين طالبوا تلك البلـدان باتخاذ خطوات حاسمة ، ويجب على مجلس الامن لصالح السلم والامن الدوليين أن يتخـذ قرارا بموجب الفصل السابع من الميثاق بالتطبيق الفوري لجزاءات إلزامية شاملة ضـد النظام العنصري في جنوب افريقيا . ولهذا السبب يؤيد وفد منغوليا بحرارة الاقتـراح الذي يرمي الى تحقيق هذه الغاية .

إن وفد بلادي مقتنع اقتناعا راسخا بأن اعتماد مثل هذه التدابير الحاسمة هـو وحده الذي سيمكننا من خلال جهودنا المشتركة من تحقيق هدفنا الا وهو القضاء الكامـل على نظام الفصل العنصري البغيض ، وسيأتي الوقت الذي نستطيع أن نقول فيه بكل فخـر أن الامم المتحدة أسهمت إسهاما حاسما في حل هذه المشكلة ، وأدت واجبها بالنسبـة لشعب جنوب افريقيا الذي عانى طويلا .

وفي الختام أود أن أعبر عن تضامن شعب منغوليا القوي مع النضال البطولـي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا مـن أجـل الحرية والمساواة في الحقوق ، وكرامـة الانسان ، وضد نير العنصرية والاستعمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثـل منغوليا علـى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أعتزم رفع الجلسة الآن ، وستعقد الجلسة القادمة لمجلـس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهـر اليوم . وأناشد الاعضاء الحضور في الوقت المحدد حتى نبدأ الاجتماع في ذلك الوقت .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥